قاعدة حميميم الروسية تكشف منظومة لمراقبة الطائرات دون طيار

الأمم المتحدة: قوات الأسد استخدمت غاز الكلور في الغوطة وإدلب

مقاتلات بـ قاعدة حميميم الروسية بسوريا

مقاتلون من المعارضة السورية بـ إدلب

- فرنسا تحذر روسيا من ارتكاب جرائم حرب في إدلب
- ميركل: لن ندير ظهورنا لأي هجوم كيماوي في سوريا
- الأردن: الملك يدعو إلى «تكثيف الجهود» لحل الأزمة السورية سياسياً
- «قسد» تتقدم على حساب «داعش» في دير الزور

عواصم – «وكالات»: كشفت قاعدة حميميم العسكرية الروسية في محافظة اللاذقية غرب سوريا، استخدام انظمة إلكترونية لمراقبة الطائرات دون طيار، والاتصالات في سوريا.

وقالت القاعدة، على صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي: «للمرة الأولى استخدم مشروع فوستوك 2018 في مكافحة الطائرات دون طيار، وعلى مدار الساعة»، لافتة إلى أن «طواقم منظومات سيلوك 01، ووجيتيل، ستراقب الأجواء للدفاع عن المنشآت الهامة ضد غارات طائرات دون طيار ضاربة لعدو افتراضي لنقاط قيادة ومنشآت هامة أخرى».

وأشارت إلى استخدام منظومات «سيلوك01» و«جيتيل» في الحرب اللاسلكية في سوريا بنجاح.

وكانت القاعدة قالت، في بيان آخر، إن «موسكو ستدعم سياسيا أي تحرك عسكري للقوات الحكومية السورية ضد القوى الغربية الموجودة على الأراضي السورية بشكل غير شرعي، بما فيها القوات التركية الموجودة شمالي البلاد».

من ناحية أخرى قال محققون من الأمم المتحدة يعملون في مجال حقوق الإنسان «إن قوات النظام السوري أطلقت غاز الكلور، وهو سلاح كيماوي محظور، في الغوطة الشرقية التي كانت تخضع لسيطرة المعارضة وفي محافظة إدلب هذا العام، في هجمات تمثل جرائم حرب».

وذكر مسؤول بالأمم المتحدة، أن هذه الوقائع ترفع عدد الهجمات الكيماوية التي وثقتها لجنة التحقيق بشأن سوريا في البلاد منذ عام 2013 إلى 39 هجوما منها 33 هجوما منسوبا للحكومة، ولم يتم تحديد هوية المتسبب في الهجمات الستة الأخرى.

وأضاف المحققون في تقريرهم «لاستعادة الغوطة الشرقية في أبريل، شنت القوات الحكومية العديد من الهجمات العشوائية في مناطق مدنية ذات كثافة سكانية عالية واشتمل ذلك على استخدام أسلحة كيماوية»، في إشارة إلى أحداث وقعت بين 22 يناير وأول فبراير في منطقة سكنية في دوما بالغوطة الشرقية، إحدى ضواحي العاصمة دمشق.

من ناحيته قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان، إن القصف العشوائي للقوات الروسية والسورية والإيرانية في محافظة إدلب، قد يصل إلى حد جرائم حرب.

وقال لو دريان لنواب في البرلمان: «لا يمكن استبعاد فرضية جرائم الحرب... بمجرد أن يبدأ المرء في قصف السكان المدنيين والمستشفيات عشوائيا».

ويعيش ما يقدر بنحو 3 ملايين في إدلب، آخر معقل كبير للمعارضة المسلحة ضد الرئيس بشار الأسد، الذي تعهد باستعادة المحافظة بدعم من حلفائه الروس والإيرانيين.

وبدأت الطائرات الحربية التابعة للحكومة السورية وروسيا ضربات جوية على إدلب الأسبوع الماضي فيما قد يكون تمهيدا لهجوم شامل.

وأكدت منظمات إغاثة «استهداف عدة منشآت طبية بالفعل».

وهي ليست اول مرة تحذر فيها فرنسا الأسد وروسيا وإيران، من أن عملياتهم قد تصل إلى حد جرائم حرب.

ففي 2016، قالت حكومة الرئيس السابق فرانسوا هولاند، إنها «تعمل لإيجاد طريقة تتيح للادعاء في المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في جرائم حرب يُعتقد أن القوات السورية والروسية ارتكبتها في حلب».

ولم تتمخض المبادرة الفرنسية عن نتائج تذكر، إذ انه ليس للمحكمة اختصاص قضائي في الجرائم التي ترتكب في سوريا، لأن دمشق ليست من الدول الموقعة على معاهدة روما التي أسست المحكمة.

لكن المحكمة الجنائية الدولية قد تفتح تحقيقا في القضية إذا أحيلت إليها من مجلس الامن الدولي.

إلا أن المجلس يُواجه شللاً بسبب سوريا منذ سنوات، واستخدمت روسيا حق الفيتو، ضد مشروع قرار فرنسي في مايو 2014 لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولم يتسن الوصول بعد إلى مسؤولين فرنسيين للتعليق على نية باريس إطلاق مبادرة جديدة في المحكمة.

وقال لو دريان: «الوضع خطير للغاية. نحن على شفا كارثة إنسانية وأمنية هائلة».

وأضاف: «يجب بذل الجهود على الفور استعداداً لأزمة إنسانية كبرى إذا تسببت المعارك في نزوح الآلاف». من جهتها قالت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل، إن ألمانيا لا يمكنها أن تدير ظهرها لدى حدوث هجوم كيماوي في سوريا.

وتأتي كلمة ميركل بعد يومين من تصريح الحكومة الألمانية بأنها تجري محادثات مع حلفائها بشأن نشر عسكري محتمل في سوريا.

وقالت ميركل أيضاً إنه لا يمكن أن يكون رد ألمانيا على مثل هذه الهجمات هو مجرد الرفض الشفهي.

وأضافت أمام مجلس النواب الألماني: «لا يمكن أن يكون الموقف الألماني هو مجرد قول (لا)، بصرف النظر عما يحدث في العالم».

من جانبه دعا العاهل الأردني عبد الله الثاني، إلى «تكثيف الجهود» لإيجاد حل للنزاع في سوريا «يحفظ وحدة سوريا واستقرارها»، حسب ما أفاد بيان صادر عن الديوان الملكي.

وقال البيان، إن «الملك عبد الله شدد خلال استقباله وفدا من مجلس امناء جمعية الشؤون الدولية على أهمية تكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، يحفظ وحدة سوريا واستقرارها، ويحقق تطلعات الشعب السوري بالعيش في وطنهم بأمن وسلام».

وأكد الملك، أن «الأوضاع في الجنوب السوري تسير في اتجاه الاستقرار».

وكان العاهل الأردني أشار في لقائه بمتقاعدين عسكريين الأربعاء الماضي إلى «تحسن الأوضاع على الحدود الأردنية مع سوريا والعراق»، مشيراً إلى أن «العمل جار على إعادة فتح الحدود الشمالية في وقت قريب»، وزار وفد اقتصادي أردني غير رسمي ضم نحو 100 رجل اعمال يمثلون قطاع الصناعة، والتجارة، والزراعة دمشق في مطلع الشهر الحالي لبحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، في وقت يشهد معبر جابر الحدودي إعادة تأهيله.

وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في 2 أغسطس، إن بلاده ستعيد فتح حدودها مع سوريا عندما تتيح الظروف السياسية والميدانية ذلك.

وشكل إغلاق معبر جابر، نصيب على الجانب السوري في أبريل 2015، ضربة موجعة لاقتصاد المملكة التي سجل التبادل التجاري بينها وبين جارتها الشمالية في 2010 نحو 615 مليون دولار، قبل أن يتراجع تدريجيا، بسبب الحرب التي اندلعت في 2011.

من جهة أخرى دعت لجنة التحقيق الدولية في سوريا، فصائل المعارضة المسلحة إلى مغادرة المناطق السكنية في إدلب لحماية المدنيين من الهجوم الوشيك لقوات النظام على المحافظة، التي تعد آخر معقل للفصائل الجهادية والمعارضة في سوريا.

وعلى جبهة أخرى في سوريا، أكد التحالف الدولي بقيادة أمريكية، إطلاق قوات سوريا الديموقراطية المؤلفة من فصائل كردية وعربية المرحلة النهائية من عمليتها ضد الجيب الأخير لتنظيم داعش في محافظة دير الزور (شرق).

وترسل قوات النظام منذ أسابيع تعزيزات الى محيط ادلب، قبل أن تصعد وتيرة قصفها بمشاركة طائرات روسية الأسبوع الماضي.

إلا أن الغارات توقفت كليا في اليومين الأخيرين وتراجعت وتيرة القصف، حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال رئيس لجنة التحقيق الدولية في سوريا باولو بينيرو في مؤتمر صحافي بجنيف: «معظم تلك المجموعات الإرهابية ومجموعات مسلحة أخرى موجودة في المدن. وربما يكون السيناريو الأمثل: مغادرة المدن».

وتسيطر هيئة تحرير الشام، جبهة النصرة سابقاً، على الجزء الأكبر من محافظة إدلب، بينما تنتشر فصائل إسلامية أخرى في بقية المناطق، وتوجد قوات النظام في الريف الجنوبي الشرقي.

وللهيئة والفصائل وجود في مناطق محاذية تحديداً في ريف حلب الغربي، شمالاً، وريف حماة الشمالي وسطاً، واللاذقية الشمالي، غرباً.

واعتبر بينيرو أن «كثافة السكان والمجموعات المسلحة التي نقلت إلى إدلب كانت بمثابة قنبلة موقوتة»، في إشارة إلى مقاتلي المعارضة والمدنيين الذين أجلوا على مراحل من مناطق أخرى في البلاد، إثر هجمات واسعة لقوات النظام».

وشدد على أن «كافة الكوارث» التي شهدتها مدن أخرى في سوريا بعد هجمات واسعة عليها «ستكون بمثابة احداث بسيطة مقارنة مع ما يمكن أن يحدث في إدلب».

وتكرر الأمم المتحدة تحذيرها من كارثة إنسانية، إذا هوجمت المحافظة التي تضم نحو 3 ملايين نسمة بينهم مليون طفل، نصفهم تقريبا نازحون من محافظات أخرى.

وتأتي دعوة اللجنة للفصائل بعد أيام من مطالبة الموفد الدولي الخاص إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، بـ«إنذار» المسلحين، لإخلاء المناطق السكنية.

من جانب اخر قالت مصادر من المعارضة السورية، إن تركيا تكثف إمدادات السلاح للفاتلي المعارضة السورية لمساعدتهم على التصدي لهجوم متوقع من النظام السوري وحلفائه المدعومين من روسيا وإيران بالشمال الغربي قرب الحدود التركية.

وقال مسؤولون كبار في المعارضة، إن تركيا ارسلت المزيد من المساعدات العسكرية للمعارضين في منطقة إدلب وحولها، منذ فشل القمة مع إيران وروسيا الأسبوع الماضي، في التوصل إلى اتفاق لتجنب الهجوم على المنطقة.

من ناحية أخرى حققت قوات سوريا الديمقراطية قسد، تقدما كبيرا في معاركها ضد مسلحي داعش، في ريف دير الزور الشمالي الشرقي.

وقال قائد عسكري في مجلس دير الزور العسكري: «بعد 24 ساعة من إطلاق المرحلة الأخيرة لإنهاء وجود مسلحي داعش في ريف دير الزور، سيطرت قواتنا على حوالي 25 نقطة في محيط بلدة الباغوز، وقرية الكسرة شمال غرب مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية، وبدعم وإسناد من مقاتلات التحالف الدولي».

وأكد القائد العسكري أن «معارك عنيفة خاضها مقاتلو مجلس دير الزور العسكري ضد مسلحي التنظيم، الذين قتل منهم إكثر من 25، وأصيب العشرات بجروح، إضافة لتدمير عدد كبير من الآليات التابعة للتنظيم».

ومن جانبه، أعلن داعش تصديه لهجوم قوات سوريا الديمقراطية، ونقلت وكالة تابعة للتنظيم أن «دراجة نارية مفخخة استهدفت حافلة تقل عناصر من قسد في بلدة غرانيج بريف دير الزور، وأن التنظيم تصدى لجميع محاولات لاقتحام بلدة هجين من محور قرية الباغوز الحدودية».

وقالت مصادر محلية في بلدة السوسة شمال غرب مدينة البوكمال، إن «معارك عنيفة تدور بين قوات سوريا الديمقراطية ومسلحي داعش، وسط قصف هو الأعنف من طائرات التحالف الدولي ومدفعية قسد، طال البلدات والقرى التي تحت سيطرة تنظيم داعش، وأن الأهالي في هلع ورعب، ويبحثون عن طرق آمنة للخروج من مناطق المعارك».

ويسيطر داعش على بلدات الباغوز، والشعفة، والسوسة، وهجين، وعدد من القرى والمزارع شمال غرب مدينة البوكمال شرق نهر الفرات، فيما جلب التحالف الدولي مئات الشيارات التي تحمل أسلحة وعتادا عسكريا إلى سوريا عبر العراق لدعم قوات قسد، لإنهاء وجود التنظيم من مناطق شرق الفرات.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية أعلنت قبل عام تقريبا، إطلاق عاصفة الجزيرة لطرد داعش من ريف دير الزور الشرقي.

وزير المالية اللبناني: الأزمة الاقتصادية ستدفعنا «حتماً» للسقوط

وزير المالية بـ حكومة تصريف الأعمال اللبنانية علي حسن خليل

بيروت – «وكالات»: قال وزير المالية اللبناني، إن على السياسيين في لبنان اتخاذ إجراء ما لوقف الأزمة الاقتصادية في البلاد.

وقال وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل: «لا أحد اليوم يختلف مع الثاني أن هناك أزمة اقتصادية حقيقية بالبلد. نحن أمام واقع مأزوم على المستوى الاقتصادي يتطلب إجراءات... نحن لا نخفي هذه الأزمة، لكن هل هذه الأزمة ستدفعنا حتما إلى السقوط؟».

وأضاف أن تدارك الوضع يتطلب التزاماً سياسياً قوياً وإرادة سياسية وتعاون جميع القطاعات.

يعاني لبنان، الذي أعتاد المفاوضات المطولة لتشكيل الحكومات، من أحد أعلى معدلات الدين العام في العالم.

ويريد صندوق النقد الدولي تغييرات مالية فورية وجذرية لتحسين القدرة على خدمة الدين العام للبنان الذي بلغ أكثر من 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2017.

وسيساعد تشكيل حكومة جديدة على زيادة ثقة المستثمرين في البلاد والاستفادة من مليارات الدولارات من أموال المانحين وتمكين البرلمان من الشروع في إصلاحات طال انتظارها.

وطالما يكرر القادة من مختلف الأطياف السياسية أن هناك حاجة ماسة لتشكيل حكومة لكن ذلك الهدف مازال يبدو بعيد المنال، من جانبه قال رئيس مجلس النواب نبيه بري: «لا نستطيع أن نعيش حالة الترف في تأليف الحكومة نظراً للأوضاع التي بات يعرفها الجميع خصوصاً بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي».

المبعوث الأممي إلى ليبيا: أعرف من قصف مطار معيتيقة .. وسأكشفه

مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة

طرابلس – «وكالات»: أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة، علمه بهوية الجهة التي استهدفت مطار «معيتيقة» الدولي في طرابلس.

وقال سلامة، في مؤتمر صحافي، بمقر رئاسة الوزراء في طرابلس: «نعلم من استهدف المطار مساء أمس، وقبل ذلك بأيام، وهو يعلم اننا نعلم، وفي المرة القادمة سأسميه بالاسم» مشيراً إلى أن هذا الطرف يمنع المسنين من الحجاج الليبيين من الوصول إلى طرابلس، والمرضى، والجرحى من الذهاب للعلاج.

وأعلن المبعوث الأممي لقاءات عقدها مع رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، وقيادات عسكرية للبدء في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وأبدى ارتياحه لمرور 9 أيام شهدت فيها طرابلس احتراما لوقف إطلاق النار، رغم ما وصفه بـ«الانتكاسة البسيطة» لخرق الاتفاق، مساء أمس الأول الثلاثاء.

وقال سلامة، عن الجهات التي حضرت اتفاق وقف النار: «جمعنا العديد من الأطراف، وعدد منهم اعتذر عن الحضور بسبب المكان، فليس هناك مكان يرتاح له الجميع، ولذلك مرزملاء في البعثة على مختلف المجموعات الأخرى، وحصلوا على توقيعهم».

وتطرق سلامة إلى الوضع الاقتصادي وأزمة السيولة وسعر صرف العملة، واصفا إياها بالعوامل التي تبدو في ظاهرها غير أمنية، ولكنها في غاية الأهمية وتتعلق بالأمن.

وقال إن «تقدماً حقيقياً حصل بشأن هذه الأمور في الـ3 أيام الماضية»، ووعد بأخبار طيبة ستسمع خلال 24 ساعة حول آمر كان الجميع ينتظرونه منذ أشهر، «في إشارة لحزمة ترتيبات اقتصادية كان السراج ناقشها مع محافظ مصرف ليبيا المركزي ووزير المالية تتعلق بسعر الدينار الليبي في السوق السوداء ومكافحة تهريب المحروقات خارج البلاد».

من ناحية آخرى قالت وزارة الخزانة الأمريكية في بيان، إنها استهدفت زعيم فصيل مسلح في ليبيا بعقوبات، الأربعاء، لإصداره أوامر بشن هجمات على منشآت نفطية في ليبيا.

وأوضحت وزارة الخزانة، أن إبراهيم الجضران، أضر بالسلام والاستقرار في ليبيا بالإشراف على القوات التي هاجمت منشآت النفط الليبية في منطقة «الهلال النفطي» التي تعد هدفاً مربحاً للفصائل المسلحة المارقة والمجرمين.

وقالت وكيلة وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والمخابرات المالية سيغال مانديلكر: «الهجمات المتكررة لميليشيا الجضران على منشآت النفط الليبية ألحقت أضراراً جسيمة باقتصادها، وحرمت الشعب الليبي من عائدات نفط بمليارات الدولارات».

وأضافت أن «هجمات الجضران تؤثر على صادرات النفط الليبية منذ 2013».

وقالت الخزانة الأمريكية، إن «عقوبات الأمم المتحدة المماثلة ستلزم الدول الأعضاء بتجميد أصوله وحظر سفره» إليها.

وقاد الجضران الجماعة المسلحة التي حاصرت موانئ منطقة الهلال النفطي، ثلاثة أعوام قبل أن يُطرده الجيش الوطني الليبي.

وتطالب السلطات القضائية في طرابلس بالقبض عليه بتهمة الحصار ومحاولة تصدير النفط بشكل مستقل.